الهُويَّة بين التحديات والاستجابة في دولة قطر

د. آمنه عبدالله صادق
أستاذ مساعد، مركز دراسات الخليج
كلية الآداب والعلوم – جامعة قطر

يُعد مفهوم الهُويَّة مفهومًا حيويًا يسعى من خلاله الباحثون إلى الإجابة عن السؤال الأهم «من أنت؟ أو من نحن؟» ومن هنا يبدأ الإنسان التعبير عن نفسه في الجماعة، وتُعبر الجماعة عن نفسها في مقابل الجماعات الأخرى. لذا فالهُويَّة اليوم تتمتع بأهمية رمزية واجتماعية على حدٍ سواء، فالهُويَّة سواء كانت فردية أو جماعية هي محط اهتمام الحكومات والباحثين لما لها من دور محوري في الأمن الاجتماعي والتنمية البشرية. تُشير الدراسات إلى أن الهُويَّة هي مجموعة من القِيم والعناصر كالثقافة والدين والعادات المشتركة لمجموعة من الأشخاص، وبالتالي، فالهُويَّة يمكن أن تكون مكتسبة نتيجة العيش المشترك في مجتمع سياسي أو متوارثة كالهُويَّات العرقية والأثنية. ننظر في هذا المقال إلى طبيعة التحديات التي تواجه الهُويَّة في قطر، وفي المقابل، نقرأ استجابة الدولة لهذه التحديات.

التحـــديات التـــاريـــخيـــة والحديثة للهُويَّة القطرية

من المرجح أن تحديات الهُويَّة الوطنية في الخليج بشكلٍ عام قد بدأت في وقت مبكر من الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين مع دخول الحداثة إبَّان اكتشاف النفط وما رافقها من تحوُّلات اجتماعية وسياسية واقتصادية ساهمت في إحداث نقلات نوعية للمجتمع المحلي. وقد تلخصت التحديات آنذاك في إيجاد توازن بين الخطط التنموية الأولى والتي اهتمت بتشكيل هُويَّة مدنية تتناسب مع التحوُّلات الضخمة وبين الحفاظ على القِيم والموروث الاجتماعي من الاندثار في نطاق التسارع التنموي. هذا وقد استغلت الحكومات الفرص الناشئة من الثروات النفطية للاستجابة لهذه التحديات والتي تركزت في بناء وعي وطني والاستثمار في المواطنة من خلال إنشاء مؤسسات تعليمية وطنية تعمل على خلق نهضة ثقافية شاملة.

سرعان ما تعقدت هذه التحديات مع انفتاح المجتمعات المَحليَّة على الحداثة الغربية سواء من خلال الإعلام والثقافة أو الاحتكاك المباشر عند السفر للدراسة أو غيرها من الأسباب. وقد رصدت الدراسات نشوء شكل من الصراع لدى الفرد في الخليج بين الرغبة في الانفتاح وتبني مفاهيم ثقافية واستهلاكية غربية وبين إرضاء المجتمع التقليدي وتوقعات الأسرة منه. وقد نتج عن هذا الصراع هُويَّة فردية مضطربة أو هجينة تجمع في نفس الوقت التجاذبات بين الانفتاح على العالم وبين الاستجابة للقِيم المتوارثة، الأمر الذي شكَّل تهديدًا لطبيعة تقبُّلَ الفرد لعاداته وتقاليده ومجتمعه.

من ناحية أخرى طرأت ظروف اجتماعية جديدة كان لها التأثير في تحوُّلات الهُويَّة، ولعل أهمها تسارع أسلوب الحياة وتعقده مقارنة بأسلوب الحياة التقليدي سواء على مستوى عمل المرأة أو طبيعة اليوم الدراسي والعملي. وقد كان لهذه التحوُّلات في أسلوب الحياة أثر كبير على طبيعة التماسك الأسري ودور الأسرة الصغيرة أو الممتدة في بناء هُويَّة أبنائها واستدامة القِيم والتقاليد المتوارثة. ولعل انتقال الحياة إلى المدينة الحديثة أحد أهم هذه التحوُّلات خاصة في طبيعة التمدد العمراني الذي ارتكز على الأسرة الصغيرة

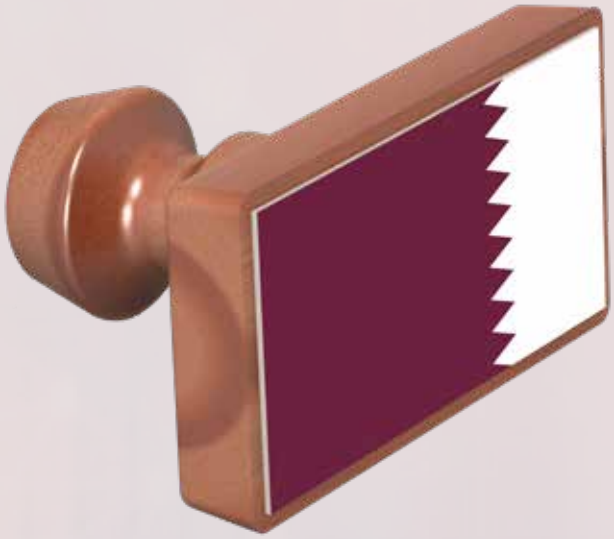

والتباعد العمراني بدلاً من المجتمع الممتد والجغرافيا الطبيعية، وبالتالي فقد الإنسان في الخليج الاحتكاك المباشر مع ثقافته وبيئته على حدٍ سواء.

مؤخرًا أصبحت هذه التحديات أكثر حدة، وأصبحت الثقافة الخارجية طاغية على الثقافة المَحليَّة نتيجة التطوُّر التكنولوجي وتنامي قِيم التداخل الثقافي سواء في انتشار التعليم الدولي أو الترابط التكنولوجي.

وتُشير الدراسات أيضًا إلى أن هذه التحديات النشطة تلعب دورًا محوريًا في التأثير على هُويَّة النشء اللغوية والشخصية وعلاقتهم بمشاريع بناء الدولة ومفهوم المواطنة فيها. وفي نفس السياق كانت هيمنة الثقافة الاستهلاكية وارتباطها بانتشار وسائل التواصل الاجتماعي ذات تأثير على تطلعات الأفراد المستقبلية سواء كانت مادية أو معنوية، بجانب التأثير على مدى قدرتهم على تحمل المسؤولية وهو التحدي الأهم للمواطنة المسؤولة. من هذا المنطلق، ومع تعقد وزيادة حدة الضغوطات على الهُويَّة الوطنية، أصبحت استدامة القِيم والتقاليد واحدة من أهم التحديات التي تواجه الدولة، لاسيَّما مع تفاعل الحكومات والشعوب مع متطلبات العولمة والحداثة.

الهُويَّة في السياسات الحكوميـة في قطر

كانت استجابة دولة قطر بشكلٍ عام إيجابية وبناءة في مواجهة هذه التحديات، فقد عملت الدولة على بناء أُطر تشريعية مفصلة كاستجابة لتحوُّلات الهُويَّة الوطنية،

وقد رسمت خطط تنموية توازن بين الهُويَّات الفردية والجماعية في الدولة. لذا فقد حظيت الهُويَّة الوطنية في قطر باهتمام خاص من قِبل الجهات الحكومية والتشريعية على كافة المستويات لما لها من دور مفصلي في تشكيل الدولة وسياساتها الاستراتيجية وأمنها القومي. فقد أشار الدستور الدائم لدولة قطر إلى بعض سمات الهُويَّة في مادته الأولى حيث نصَّ على أن «قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي يقوم على الشورى والعدل وسيادة القانون، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية، وشعب قطر جزء من الأمة العربية». كما أشار في المادة 57 إلى أهمية حماية التقاليد في إشارة إلى الحقوق والواجبات العامة وفيه «احترام الدستور، والامتثال للقوانين الصادرة عن السلطة العامة، والالتزام بالنظام العام والآداب العامة، ومراعاة التقاليد الوطنية والأعراف المستقرة، واجب على جميع من يسكن دولة قطر، أو يحل بإقليمها».

وقد جاءت رؤية قطر الوطنية 2030 للتأكيد على هذا الاهتمام بحفظ الهُويَّة، وذكرت أن أهم التحديات التي تواجه الدولة هو «التحديث مع المحافظة على التقاليد». وقد تبنَّت ركيزة التنمية البشرية تمكين الشعب القطري وتسليحه بالتعليم والمعرفة والعمل الجاد للتفاعل البَنَّاء والإيجابي مع التنافسية الشديدة الناتجة عن النظام العالمي الجديد. ولا تغفل هذه الركيزة عن أهمية تبَني هذا النظام التعليمي لقِيم المجتمع القطري وتراثه وتعزيز التماسك الاجتماعي وغرس روح الانتماء والمواطنة. في المقابل تبنَّت ركيزة التنمية الاجتماعية الحفاظ على بُنية مجتمعية سليمة تساهم السياسات فيها بالمحافظة على التراث الثقافي الوطني وتعزيز القِيم والهُويَّة العربية والإسلامية، بجانب غرس وتطوير روح التسامح والحوار البَنَّاء والانفتاح على الآخرين على الصعيد الوطني والدولي.

من ناحية أخرى، فقد تبنَّت التشريعات القطرية هذه الأُطر وعملت على توفير بيئة تشريعية حاضنة للهُويَّة القطرية سواء من خلال تعديل قانون الموارد البشرية المدنية أو في بعض مواد قانون الزواج من الأجانب سعيًا في الحفاظ على التماسك الأسري كونه الضامن الرئيسي للأمن الاجتماعي وحجر الزاوية لاستدامة القِيم المُجسدة للهُويَّة. كما تبنَّت وزارات الدولة رؤى تضع الهُويَّة والقِيم القطرية في حيز التنفيذ سواء من خلال المناهج الدراسية أو المبادرات الاجتماعية وغيرها.

ينبع هذا الاهتمام بالهُويَّة في قطر من إدراك صاحب القرار لأهمية بناء مجتمع واعي يدرك عمقه الاجتماعي والتاريخي، ولا يتخلى عن سماته المميزة والتي ساهمت في استدامة أمنه الاجتماعي وتماسكه المجتمعي. وقد ركَّزت السياسات العامة في الدولة على تحقيق تنمية اجتماعية وبشرية ذات رؤى بعيدة المدى تضع استدامة القِيم والسمات الأصيلة للمجتمع القطري سواء على مستوى التماسك الأسري أو التآلف المجتمعي نصب عينها. غير أن التحديات التي تواجه المجتمع، والقِيم الوافدة من الخارج، في تزايد مستمر، مما يجعل من الحفاظ على الهُويَّة الوطنية وصون قِيمها مهمة بالغة الصعوبة والتعقيد.

الخاتمة

لعل ما يمكننا تأكيده اليوم أن الحفاظ على الهُويَّة الوطنية ليس تحديًا عابرًا أو طارئًا، بل يُعد قضية محورية ثابتة على طاولة السياسات إلا أنها متغيرة في طبيعتها وحِدَّتها. نجد اليوم أن الفرد في حالة من التشتت بين الرغبات الاستهلاكية والثقافية الغربية وتوقعات المجتمع والأسرة. وفي نفس الوقت تواجه الجماعة تحديات قِيمية مستمرة بين الحفاظ على التماسك واستدامة القِيم والتراث المشترك ومتطلبات التطوُّر والتفاعل مع التنمية الاقتصادية. لذا فسرعان ما تحوَّلت الصراعات الفردية والتحديات المجتمعية إلى مطلب وطني للحفاظ على الهُويَّة، وبوصلة رئيسية في وضع التشريعات ورسم السياسات العامة على المدى البعيد والقصير على حدٍ سواء.

هذا المقال جزء من مشروع «المحددات الاجتماعية وعوامل تشكيل الهُويَّة القطرية من منظور الشباب القطري» الحاصل على منحة برنامج العلوم الإنسانية والاجتماعية البحثي في جامعة قطر.